نهاية آذار ـ مارس من العام التالي)، لمدة ٥٥ يوماً على الاقل، وان قراراً بهذا الشأن تتم بلورته في هيئة الاركان العامة»[٢٨]. غير ان القرار الذي صدر عن هيئة الاركان الاسرائيلية، والذي اعلنه، بعد ذلك، نائب رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال اهود براك، حدد «ان مدة الخدمة السنوية للاحتياط ستكون ٦٢ يوماً، وان ايام الاحتياط سيتم تكريسها للانشغال التنفيذي في المناطق المحتلة»[٢٩].

لقد كشفت الانتفاضة محدودية القوات الاسرائيلية، وأرغمت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية على تقديم عرض ميداني للضعف في مجال الطاقة البشرية. فالوحدات النظامية المختارة من الجيش الاسرائيلي، مثل ألوية غولاني وغفعاني والمظليين، وعشرات الآلاف من قوات الاحتياط، والشرطة وحرس الحدود، لم تستطع تحقيق سيطرة فعلية على المناطق المحتلة؛ واضطر قادة الجيش الاسرائيلي الى الدخول، مجدداً، في دوامة البحث عن المزيد من حملة البنادق والهراوات لزجّهم في الصراع اليومي ضد الجماهير الفلسطينية في الضفة والقطاع. ومع تفاقم أزمة الطاقة البشرية الاسرائيلية، بفعل امتداد وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية، بدأت قيادة الجيش الاسرائيلي بالتطلع الى جنود الناحال، والى شبيبة المدارس العسكرية الدينية، لتجنيدهم في مهام الامن الجاري في المناطق المحتلة. وفي العادة، فان جنود الناحال يمضون خدمتهم السنوية المجانية في الكيبوتسات؛ وفي آب (أغسطس) الماضي، رفض اعضاء الحركة الكيبوتسية الموحّدة، بشدة، العرض الذي قدمه اليهم رئيس شعبة القوى البشرية في شعبة الاركان، العميد متاي فيلناي، والمتضمّن تقليص الخدمة المجّانية لاعضاء الناحال في الكيبوتسات، وتوجيههم الى المناطق المحتلة، لاداء الخدمة الاحتياطية هناك. وقالت مصادر في الحركة الكيبوتسية: «اذا قرر الجيش، في نهاية الامر، القيام بهذه الخطوة من طرف واحد، على حساب الخدمة المجانية للناحال، فاننا سنقترح على الحركات الكيبوتسية القيام باجراء مناقشات جديدة بشأن موضوع الناحال بكامله»[٣٠]. ويبدو ان النقاش حول موضوع الناحال قد حُسم في أيلول ( سبتمبر ) ١٩٨٨ لصالح الجيش، حيث «توصل قسم الطاقة البشرية في هيئة الاركان، في الجيش الاسرائيلي، الى اتفاق مع اتحاد المدارس الدينية العسكرية، ومع قسم الشباب في وزارة الدفاع الاسرائيلية، حول اشتراك طلاب المدارس الدينية العسكرية، وشباب الناحال، في تحمّل اعباء قمع الانتفاضة»[٣١].

وهكذا، فقد استنفد الجيش الاسرائيلي معظم قوته التعبوية في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، وبدأ يلعق أرضية البرميل في مجال الطاقة البشرية، دون ان يتمكن من قهر ارادة الجماهير الفلسطينية المنتفضة. لقد فرضت الانتفاضة الشعبية على مؤسسة الامن الاسرائيلية مستوى عالياً من التشغيل لقواتها البشرية المحدودة، ولفترة زمنية طويلة، لم يعتدها الجيش الاسرائيلي، مع ما يترتب على ذلك من مردودات على صعيد بنية الجيش الاسرائيلي، ومستوى استعداده القتالي.

### ثالثاً: القدرة على السيطرة الميدانية

يرتبط مفهوم السيطرة الميدانية، في العلم العسكري الكلاسيكي، بقدرة قوة عسكرية على التحكم في مسار القتال، وفرض اوضاع معيّنة على القوة ـ الخصم، من حيث الانتشار، أو الحركة في الميدان، أو استخدام الوسائط القتالية. وفي العادة، فان التفوق في حجم، ونوعية، الحشد العسكري، والعوامل الطبوغرافية، تعتبر عناصر اساسية لتحقيق السيطرة الميدانية لجيش من الجيوش.

أمّا في حالة الانتفاضة الفلسطينية، فان مفهوم السيطرة الميدانية يكتسب مضامين خاصة، تفرضها خصوصية الصراع المحتدم في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالجيش الاسرائيلي حدّد